Al-AZHAR UNIVERSITY
S.A. KAMEL CENTER
FOR ISLAMIC ECONOMICS

جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

مؤتمـــر

« المخـــدرات: مشكـلة اقتصاديـــة »

في الفترة من ٥-٦ ربيع أول ١٤٢٤هـ الموافق ٦، ٧ مايو ٢٠٠٣م

آليات اقتصادية إسلامية
للوقاية من مشكلة تعاطى وإدمان المخدرات

إعـــــداد

الدكتور/ نجاح عبد العليم أبو الفتوح

كلية البنات الإسلامية

جامعة الأزهر

مدينة نصر – القاهرة – جمهورية مصر العربية – تليفون ٢٦١٠٣٠٨ - ٢٦١٠٣١١ – تليفاكس ٢٦١٠٣١٢

Nasr City, Cairo, Egypt, Tel.: 2610308 - 2610311, TelFax: No. 2610312

www.SAKC.gq.nu E-mail: salehkamel@yahoo.com

١/ خلاصة البحث

١- موضوع البحث هو "تقديم آليات إسلامية للوقاية من مشكلة تعاطى وإدمان المخدرات". وفي هذا الصدد فإن هيئة الصحة العالمية (التابعة للأمم المتحدة) تفرق بين ثلاث درجات من درجات الوقاية: (مشكلة تعاطى المخدرات/١٣١-١٣٢):

الوقاية من الدرجة الأولى: ويكون هدفها هو منع المشكلة أصلاً.

الوقاية من الدرجة الثانية: ويكون هدفها تشخيص المشكلة أو الاضطراب، والقضاء عليه أو تحسينه بالقدر الممكن في أقصر وقت ممكن.

الوقاية من الدرجة الثالثة: ويكون هدفها إيقاف تقدم المشكلة، أو تعطيل تفاقمها رغم بقاء الظروف التى أحاطت بظهورها.

ويركز البحث أساساً على الوقاية من الدرجة الأولى.

٢- تتطلب الوقاية معرفة دقيقة بالأسباب والدوافع والمصادر التى تجعل الفرد أكثر تعرضاً للوقوع في براثن المخدرات. وفي إطار ذلك فإن هناك دوراً هاماً، في هذا الصدد، للعوامل النفسية ولإرادة الفرد وقيمه ومعتقداته من ناحية، كما أن هناك دوراً هاماً أيضاً للمحيط الاجتماعى (متمثلاً بصفة أساسية في الأسرة والأقران والمدرسة والمسجد والإعلام) من ناحية أخرى.

٣- في ضوء ذلك فإن البحث يقدم ثلاث مجموعات من الآليات -ترتكز على عقيدة الإسلام وشريعته وأخلاقه- يمكن أن تتعامل بنجاح مع هذه الأسباب والدوافع والمصادر، مثلما نجحت من قبل في القضاء على مشكلة الخمر في الصدر الأول للإسلام. وهذه الآليات الثلاث هى:

- آليات التحريم والتجريم والعقاب.
- آليات تربوية: تتعامل مع إرادة الفرد وبنائه النفسى، وعلاقاته الاجتماعية.
- آليات اقتصادية: تستهدف أساساً تحقيق العدل الاقتصادى.

٤- وهذه الآليات الثلاث رغم أن من بينها آليتان أقرب إلى الشريعة الإسلامية منها إلى الاقتصاد إلا أنه من ناحية، فإن الاقتصاد لا ينفصل في النظام الإسلامي عن الشريعة والأخلاق، فالشريعة والأخلاق -في هذا النظام- تشكلان إطار لكل الظواهر والمشاكل الاجتماعية ومن بينها الظواهر والمشاكل الاقتصادية.

ومـــن ناحـــية أخـــرى فـــإن إعمـــال هاتين الآليتين يترتب عليه تكاليف مادية تدخل بالضـــرورة ضـــمن التكالـــيف الكلية لخطة لازمة لتحقيق الوقاية من حدوث مشكلة ذات آثار اقتصـــادية سلبية واضحة؛ حيث أن هاتين الآليتين مطلوبتان –إلى جانب الآليات الاقتصادية– لإنجاز الهدف المطلوب.

١/١: موضوع وخطة البحث:

يهـــدف هـــذا البحـــث إلـــى تقديـــم آليات إسلامية للوقاية من مشكلة تعاطى وإدمان المخدرات. وتثور هذه المشكلة نتيجة للآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية السلبية المترتبة علـــى الـــتعاطى والإدمان، ولذا فإن البحث يبدأ بتقديم نبذة مختصرة عن أهم هذه الآثار سيما الاقتصادية منها.

ولمـــا كانـــت الوقاية من مشكلة ما تتطلب معالجة الأسباب والدوافع التى تقف وراءها وإيصـــاد الأبواب التى تلج إلينا منها، فإن الأمر يستلزم المعرفة الدقيقة لهذه الأسباب والدوافع والمصادر.

وحيـــث أن البحـــث يستهدف تطوير آليات إسلامية لتحقيق الوقاية من تعاطى وإدمان المخدرات فإنه ينبغى ابتداءً معرفة الحكم الشرعى الإسلامى في هذا الصدد.

وفي ضوء ذلك تم تقسيم البحث إلى مبحثين رئيسيين:

المبحـــث الأول: يتـــناول تحديد إطار المشكلة: فيحدد الآثار الاقتصادية لمشكلة تعاطى وإدمان المخدرات وأسبابها ودوافعها ومصادرها.

المبحث الثانى: ويتناول التعامل الإسلامى مع المشكلة للوقاية منها.

المبحث الأول
٢/ إطار المشكلة

٢/١: الآثار الاقتصادية للمخدرات:

تحـدث المخـدرات آثـاراً صحية بالغة الضرر على مستهلكيها وعلى أسرهم، وهذه الآثـار الصحية تنعكس في شكل آثار اقتصادية سلبية. كذلك فإن الأنشطة المتعلقة بالمخدرات من زراعة وتصنيع وتهريب وتجارة واستهلاك تحدث آثاراً اقتصادية سلبية ضارة إما بطريقة مباشـرة أو عـن طريق تأثيراتها الاجتماعية والأخلاقية الوبيلة، وعن طريق كونها موضوعاً لغسيل الأموال بما يحدثه ذلك -بطريقة غير مباشرة- من آثار سلبية على الاقتصاد. وفيما يلي نعرض للآثار الصحية السيئة للمخدرات نتلوها بعرض للآثار الاقتصادية السلبية لها.

٢/١/١: الآثار الصحية للمخدرات:

تعتـبر هـذه الآثار من الأسباب الكامنة وراء جانب من الآثار الاقتصادية للمخدرات، ويمكـن إيجاز هذه الآثار الصحية الضارة للمخدرات فيما يلي: (٢١-٢٧/ المخدرات: أوهام، أخطار، حقائق).

تؤثر المخدرات على الوعى (بتقليله أو تغييبه أو اضطراب في إدراك الواقع وهلوسة) كمـا تؤثر على السلوك: فينشغل المدمن بتعاطى المخدر (ويعتمد عليه) وينشغل به عن أمور الحياة التى تهمه. ويمكن بلورة أهم الآثار الصحية السلبية للمخدرات في:

١- "ضعف الذاكرة واضطراب في التفكير وانخفاض في معدلات الذكاء.

٢- ضـعف قوة الإبصار وذلك بالتأثير المباشر على العصب البصري وفقدان الرؤية تماماً.

٣- تغيـير في نمط شخصية المتعاطى فيصبح شخصية هستيرية يكره المجتمع ويكره أسرته.

٤- الإصابة ببعض الأمراض مثل الالتهاب الكبدي والإيدز.

٥- اضطرابات في الجهاز الدوري والتنفسى واضطرابات القلب.

٦- إضعاف جهاز المناعة للمدمن وللإصابة بالأمراض.

٧- الموت المفاجئ أثناء تناول جرعات زائدة من المخدر".

وعلـــى عكـــس ما يتوهم المتعاطى الذى يلجأ إلى المخدرات لتحسين قدراته الجنسية والتغلـــب على ضغوط الحياة فإن الثابت أن المخدرات تترك آثاراً سلبية على القدرات الجنسية تنـــتهى بالعجـــز الجنسى الكامل (رغم ما قد يتوهم في بداية التعاطى من تحسن هذه القدرات نتيجة لغياب الوعى وفقدان الإحساس بالزمن).

ومـــن الثابـــت أيضاً ان المخدرات بما تحدثه من اعتماد وتدهور قدرة الشخص على المواجهـــة، وتدمـــيرها لعلاقة المدمن بالآخرين، تنتهى بمزيد من المرارة والكآبة وعجز عن مواجهة الواقع.

وننـــتقل الآن لدراســـة الآثـــار الاقتصادية السلبية للمخدرات ولعل من أهم هذه الآثار مايلي:

٢/١/٢: الأثر على التخصيص الخاص للموارد:

يتضـــمن النشـــاط المتعلق بالمخدرات تخصيص أرض لزراعة المخدر، وقوى عاملة ومـــوارد عينـــية لتصنيع والإتجار في المواد المخدرة، كما يتضمن تخصيص أموال للحراسة وإفســـاد الذمـــم للتستر على جرائم المخدرات أو الإفلات من العقوبة. ويتحمل الاقتصاد بتكلفة الفرصـــة المضـــاعة لاستخدام هذه الموارد في الأنشطة الاقتصادية المشروعة. كذلك فعندما تصـــبح أمـــوال المخـــدرات موضوعاً لغسيل الأموال؛ حينئذ فإن هذا المال المغسول لا يهتم بـــالجدوى الاقتصادية للاستثمار قدر اهتمامه بالتوظيف الذى يتيح إعادة تدوير الأموال القذرة لتـــبدو وكأنهـــا تحققـــت من مصادر مشروعة. ويضر ذلك بالكفاءة الاقتصادية في تخصيص المـــوارد مـــن ناحيتين على الأقل حيث يتم من ناحية تخصيص الأموال القذرة في أنشطة أقل ربحـــية بـــدلاً مـــن أنشطة متاحة أخرى أكثر ربحية، كما يؤدى ذلك –من ناحية أخرى– إلى وجـــود منافســـة غـــير متكافئة مع المنتجين الجادين. وإلى جانب ذلك فإن الأموال المغسولة والدخـــول الـــناجمة عنها تعزز القوة الشرائية لفئات غير رشيدة اقتصادياً، الأمر الذى يستتبع تخصيص قدر أكبر –غير مبرر اقتصادياً– من الإنفاق على الاستهلاك على حساب الادخار.

وفيما يتعلق بالأسرة التى بها مدمن للمخدرات: فإن دخل هذه الأسرة بداية قد يتعرض للانخفـــاض نتيجة للمرض أو التمارض الناجم عن التعاطى –أى نتيجة لسوء تخصيص الوقت بين العمل والفراغ. يضاف إلى ذلك أنه يتم تخصيص جانب من دخل هذه الأسرة لإنفاق ضار على حساب الادخار والاستهلاك.

٣/١/٢: الأثر على تخصيص الإنفاق العام:

يطـول الأثر التخصيصى للمخدرات الحصيلة المخصصة للإنفاق العام (أى الإيرادات العامة) كما يطول أوجه إنفاقها.

فمـن ناحـية فإن نشاط المخدرات يندرج في نطاق الاقتصاد الخفى الذى قد لا تطوله الضـرائب الأمـر الـذى يخفـض من الإيرادات العامة للدولة أى من المبلغ الإجمالى محل التخصيص العام.

ومن ناحية أخرى فإن الإدمان والأنشطة المصاحبة له يترتب عليه تخصيص قدر من الإنفـاق العام لهذه المشكلة الأمر الذى يحمل الاقتصاد بتكلفة فرصة مضاعة تتمثل في توجيه هذا القدر من الإنفاق إلى أوجه أخرى نافعة. ويتوجه القدر المضاع من الإنفاق العام إلى أوجه عديدة ذات صلة بمشكلة المخدرات ومنها:

١- الإنفاق العام الموجه إلى مكافحة جريمة الإدمان والتهريب والإتجار.
٢- الإنفاق العام المتعلق بالحوادث والجرائم المتعلقة بالمخدرات.
٣- الإنفـاق العـام الموجه إلى علاج المدمنين، من خدمات صحية ونفسية واجتماعية بما فيها برامج إعادة التأهيل والاستيعاب الاجتماعي.
٤- الإنفاق العام الخاص بإعانة التعطل الناتج عن التعاطى والإدمان.

٤/١/٢: الأثـر علـى الإنتاجية: يؤثر الإدمان على الإنتاجية الكلية للمجتمع من مداخل عديدة منها:

١- انخفاض مقدرة وحافز المدمن على العمل.
٢- الـتعطل الـناتج عـن المـرض والـتمارض والحوادث والجرائم المتعلقة بالتعاطى والإدمان.
٣- الإدمان أكثر شيوعاً بين الشباب، وهو عادة المرحلة العمرية للبذل الأكبر والعطاء.
٤- تكلفـة الفرصة المضاعة لجانب من دخل الأسرة المنفق على الإدمان وكان يمكن أن ينفق على التعليم والتدريب وزيادة مهارات الإنتاج.
٥- تخصـيص موارد لأوجه ضارة غير منتجة، ولذلك أثره بالتأكيد على الإنتاجية الكلية للمجتمع.

٢/١/٥: الأثر على القيمة الخارجية للعملة الوطنية:

تساهم المخدرات في انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية عندما يقوم تجار المخدرات بتمويل ثمن المخدرات بالعملة الأجنبية إلى الخارج؛ وكذا عندما يتم تهريب وتحويل أموال المخدرات إلى الخارج كحلقة في سلسلة عملية غسيلها.

٢/١/٦: الأثر على عدالة التوزيع: ثمة آثار سيئة عديدة للإدمان على عدالة توزيع الدخل والثروة منها:

١- الإثراء غير المشروع لسلسلة من المستفيدين من زراعة وصناعة وتجارة وتهريب المخدرات والرشاوى المرتبطة بذلك. ويتم هذا الإثراء على حساب مستهلكين للمخدرات لا تؤول إليهم مقابل ذلك منافع حقيقية تعادل ما دفعوه ثمناً للمخدرات بل تلحق بهم أضرار بالغة. فإلى جانب الأضرار الصحية المحققة تنخفض دخولهم الصافية المتاحة للاستهلاك والادخار ليس فقط نتيجة اقتطاع أجزاء كبيرة من دخولهم لشراء المخدرات، بل أيضاً نتيجة للتأثير السلبى للمخدرات على إنتاجيتهم ومن ثم على دخولهم.

٢- من المعلوم أن التضخم يضر بأصحاب الدخول النقدية الثابتة وهم عادة ضمن الفئات الدنيا في هيكل توزيع الدخول والثروات. وفي هذا الصدد فإن عائدات المخدرات تسهم – من خلال عملية غسيل الأموال– في إذكاء نار التضخم من سبيلين على الأقل: السبيل الأول عن طريق حرمان الاقتصاد من قدر من الموارد الاقتصادية كان يمكن أن يسهم في تعزيز الإنتاج وزيادة عرض السلع والخدمات، والسبيل الثانى أن الأموال المغسولة تقع في أيدى طبقات تميل إلى الترف وتتصف بميول حدية ومتوسطة مرتفعة للاستهلاك بما يسهم في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية (١٩٢ -١٩٥/ غسيل الأموال في مصر والعالم).

٢/١/٧: الأثر على البيئة المواتية للتنمية الاقتصادية:

تترك مشكلة الإدمان وتداعياتها آثاراً سلبية على البيئة المواتية لعملية التنمية الاقتصادية، ولعل من أهم هذه الآثار ما يلي:

١- اهتزاز منظومة القيم نتيجة للفساد والرشاوى وتهريب الأموال إلى الخارج وتعاون بعض كبار المسئولين في عمليات تهريب المخدرات وغسيل الأموال. والتأثير

السياســـى السلبى للطبقات التى كونت ثرواتها من غسيل الأموال وذلك بإفساد الإدارة وإفساد الحياة السياسية.

٢- الإتجــار غــير المشروع بالمخدرات (وغيرها من الأنشطة الإجرامية) يحقق أرباحاً وثــروات هائلــة تعــزز قــدرة المــنظمات الإجرامية على اختراق وإفساد الأجهزة الحكومية والإدارية والأنشطة الاقتصادية المشروعة بل والمجتمع.

ومــن الجدير بالذكر أن الشرطة الجنائية الدولية قدرت إجمالى حجم المبيعات الســنوية لصناعة المخدرات غير المشروعة -في منتصف التسعينات- بحوالى ٥٠٠ ملــيار دولار أى مــا يقترب من ١٠-١٣% من مجمــوع التجارة الدولية (٣٣-٣٦/ غسيل الأموال).

٣- تؤثر المخدرات تأثيراً سلبياً على الخلية الأولى في عملية التنمية الاقتصادية بما تحدثه مــن تأثير سلبى على دخل الأسرة وعلى القيم الأسرية، وبما تفضى إليه من خلافات أســرية وافــتقاد للقدوة الحسنة فيها، وبما يترتب على ذلك من طلاق وتشريد للأبناء. وتــتفاقم المشــكلة عندما يكون المدمن يشغل مركزاً هاماً في الدولة فتشمل أضراره الاجتماعية نطاقاً بالغ الاتساع (٣٠/ مشكلة تعاطى المخدرات).

٤- تؤثــر المخدرات وتوابعها على عدالة التوزيع تأثيراً سلبياً، ويترك ذلك شعوراً بالظلم بمــا لهــذا الشعور من أثر مدمر على الاحساس بالانتماء إلى المجتمع والمشاركة في الإنتاج والتنمية نتيجة ما يحدثه من إحساس بالهامشية والاغتراب.

٢/٢ مشكلة التعاطى: أسبابها ودوافعها ومصادرها

١/٢/٢: مقدمـــة: يقصد بالوقاية مجموع التدابير التى تتخذ تحسباً لوقوع مشكلة أو لنشوء مضـــاعفات لظروف بعينها أو لمشكلة قائة بالفعل، ويكون هدف هذه التدابير القضاء الكامل أو القضاء الجزئى علـــى إمكان وقوع المشكلة أو المضاعفات، أو المشكلة ومضاعفاتها جميعاً (١٣١/مشـــكلة تعـــاطى المخدرات) ونقطة بداية منطقية للوقاية من مشكلة تعاطى المخدرات وإدمانهـــا تتمثل في الوقوف على دوافع وأسباب ومصادر هذه المشكلة. والواقع أن هناك شبكة معقدة من دوافع وأسباب ومصادر مشكلة الإدمان ولعل من أهمها: (٣٩-٦٠/ دليل الأخصائى النفسى، وكذلك من ٦٤-٨٥/مشكلة تعاطى المخدرات).

٢/٢/٢: دوافع الإدمان: يعدد الباحثون هذه الدوافع ويذكرون من أهمها: طلب الاسترخاء واســـتطاعة الـــنوم، ونســـيان الهمـــوم، واعتدال المزاج، والشرب كمظهر حضارى، وعلاج الضغوط والمشاق الاجتماعية الناجمة عن مواجهة أحداث كبرى في الحياة (كفقد الأب أو الأم) أو الـــناجمة عـــن المشـــكلات اليومية مع الأهل والأصدقاء أو الناجمة عن أعباء الدراسة أو الظـــروف السيئة للعمل وكذا الآلام الجسمية والنفسية، ويضيف الباحثون إلى هذه الدوافع حب الاستطلاع والرغبة في محاكاة الرجال وتوهم الفحولة الجنسية.

٣/٢/٢مصادر وأسباب تكمن وراء وجود جماعات هشة أكثر عرضة للإدمان:

١/٣/٢/٢: دور الأسرة:

بينـــت الدراسات أن وجود متعاط داخل الأسرة يقوم كقدوة كما يوجد أثراً للمحاكاة – فضلاً عن كونه مصدراً أولياً لثقافة المخدر بالنسبة لباقى أفراد الأسرة، كما بينت الدراسات أن معـــدل انتشـــار التعاطى في عائلات الأشخاص المدمنين أكبر منه في عائلات الأشخاص غير المدمنيـــن. وأن ثمـــة عوامـــل أخرى تؤدى إلى زيادة درجة تعرض أفراد الأسرة للوقوع في براثن الإدمان ومنها:

- حدوث اضطرابات شديدة في العلاقات الأسرية.
- ممارسة أسلوب الشدة في التعامل مع الأبناء.
- الانحلال الخلقى داخل الأسرة، وضعف القيم الدينية.
- التدليل المفرط للأبناء وضعف الرقابة عليهم.

- ارتفاع مستوى دخل الأسرة، والمبالغة في مصاريف الأبناء.
- إقامة الأبناء بعيداً عن الأسرة.

٢/٣/٢/٢: جماعات الأصحاب والأصدقاء:

تشير الدراسات إلى أن التأثير الناجم عن مصاحبة رفقاء مدمنين أقوى من التأثير الناجم عن إدمان الآباء. وتبين مجموعة أبحاث سويف أن النسبة الأكبر من المتعاطين بدأوا تعاطيهم تمشياً مع ضغوط أقرانهم، ترغيباً أو ترهيباً أو تهديداً.

٣/٣/٢/٢: دور الإعلام:

تبين البحوث الميدانية في مصر أن وسائل الإعلام (الراديو والتليفزيون والصحف) تأتى في ترتيب يلي الأصدقاء كمصدر يستمد منه الشباب معلوماتهم عن المخدرات بجميع أنواعها. كما تبين وجود ارتباط إيجابى قوى بين درجة تعرض الشباب لهذه المعلومات واحتمالات تعاطيهم للمخدر (٧٧/مشكلة تعاطى المخدرات).

٤/٣/٢/٢: الأوضاع الاجتماعية السائدة:

لا يتسنى الفهم الكامل لمشكلة انتشار التعاطى دون الإحاطة بالظروف الاجتماعية والحضارية الكبرى، وتسرب تأثيرها إلى مستوى الفرد. ولعل من أهم هذه التأثيرات مشاعر الاغتراب التى قد تنتاب الأفراد نتيجة لأحداث تخل بالصورة المثالية للمجتمع في أذهان الشباب، ونتيجة لغياب العدل الاجتماعى.

٤/٢/٢: ملاحظات هامة عن مشكلة الإدمان:

من الملاحظات ذات الشأن في ظاهرة الإدمان ما يلي:

أن مشكلة المخدرات تنتشر بين مختلف الطبقات والأعمار، غير أنها أكثر شيوعاً لدى قطاعات الشباب، ومن بينهم طلاب المدارس والجامعات وشباب العمال في المدى العمرى من ٢٠-٤٠ سنة. (٢٤/دليل الأخصائى النفسى).

- تشير دراسات ميدانية حديثة بمصر إلى أن شرب الكحوليات في سبيله إلى التزايد، وأنه حتى في الوقت الحاضر يفوق كثيراً انتشار تعاطى المخدرات الطبيعية والمواد المخلقة على السواء، وإذا استمر هذا الاتجاه فإن ذلك يعنى أن مصر ستعانى في

المستقبل القريب من المشاكل الصحية والاجتماعية العامة التى ترتبط بتعاطى الكحوليات. (١١٧/ مشكلة تعاطى المخدرات).

- أنه لا توجد صفات شخصية مهيئة للإجرام ولكن ثمة صفات لا يمكن عدم أخذها بالاعتبار -رغم ضآلتها- تؤدى إلى الاستعداد للتعاطى منها: ضعف الإرادة، والقلق، والاكتئاب، والميل إلى توهم المرض. (٨٣/ مشكلة تعاطى المخدرات).
- تعاطى الحشيش في النسق الاجتماعى الحضارى في المجتمع المصرى يرتبط ارتباطاً مؤكداً بظروف الحياة الصعبة. فكلما زاد عدد ساعات العمل اليومى زادت كمية الجرعة التى يتعاطاها متعاطى القنب في المرة الواحدة. (٨٦/ مشكلة تعاطى المخدرات).